

على الغلاف

بصوت مجلس بلدية بيروت اليوم على دفتر شروط محرقة النفايات التي تبناها رئيس الحكومة سعد الحريري، وسوق لها رئيس البلدية المسمم من قبله جمال عيتاني. رغم ذلك، يُرجح أن تسقط المحرقة بفعل الاحتجاجات الشعبية، وبفعل رفض متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس المطران إلياس عودة القاطع لها، متهما عيتاني بالمناجزة بصحة الاهالي مقابل تكبير حجم جيبه

«انتفاضة» بيروتية ضد المحرقة!

رثه إبراهيم

يناقش مجلس بلدية بيروت اليوم في البند الثاني من جدول أعمال الجلسة، دفتر شروط معمل التفكك الحراري، أي محرقة النفايات، وتمويله وإنشائه وتشغيله وحتى ليل امس، كانت مصاريف المجلس البلدي تشير إلى أن التصويت مقابل جيد، بحيث يجري الضغط على الكثير من الأعضاء لاستمالتهم للموافقة أو رفض المحرقة. لذلك، رست «إحصاءات» بعض الأعضاء على النتيجة الآتية: 14 عضواً من أصل 23 عضواً مع المحرقة؛ رئيس المجلس جمال عيتاني عبر عضوان غير ناشطين في المجلس (تبار مستقيل)، عبد الله درويش (تبار مستقيل)، بلال المصري (تبار مستقيل)، محمد سعيد فتاح (تبار مستقيل)، يسرى سبياني (تبار مستقيل)، مغير سنجابية (جماعة إسلامية)، عدنان عميرات (أكراد)، ماتيلدا خوري (مستقلة مفقرة من تبار المستقيل)، رامي غاوي (حزب اشتراكي)، ساهان

كشيشيان (حزب الطاشناق)، فادي شحور (حركة أمل)، آرام مالميان (حزب الهاناشاك)، سليمان جابر (تبار وطني حر، موافقة مشروطة)، أنطوان سرياني (مقرب من تبار المستقيل، موافقة مشروطة)، 7 هذا الدفتر من جهة عدم تضمنه دراسة أثر بيئي، وعدم ذكر مكان إنشاء المحرقة. إذ يطرخ المجلس البلدي على جدول أعماله في البند 3 «القمي على مجلس الوزراء تخصيص عقار مساحته بين 50 إلى 60 ألف متر مربع لإنشاء معمل التفكك الحراري»، وذلك لسببين: أولهما، الهروب من «نقمة» سكان بيروت على المجلس البلدي عبر تحميلها لمجلس الوزراء، وثانيها أن المخطط التوجيهي للعاصمة لا يسمح بإقامة منشآت صناعية مصنفة درجة أولى، وبالتالي يحتاج إلى مرسوم لتعديلها، ثم إلى موافقة من المجلس الأعلى للتخطيط المدني. وتقول مصادر بلدية إن العقار الوحيد المخوَّفَر بجهة المساحة في بيروت يقع في

فالقار يحتاج إلى موافقة وزارة الداخلية، ثم محافظ بيروت زياد شبيب مجدداً، الذي سبق أن أبدى ملاحظات عدة على الدفتر، ورفضاً ضمنياً للمحرقة. علماً أن ثغراً عدة غير قانونية تعترض هذا الدفتر من جهة عدم تضمنه دراسة أثر بيئي، وعدم ذكر مكان إنشاء المحرقة. إذ يطرخ المجلس البلدي على جدول أعماله في البند 3 «القمي على مجلس الوزراء تخصيص عقار مساحته بين 50 إلى 60 ألف متر مربع لإنشاء معمل التفكك الحراري»، وذلك لسببين: أولهما، الهروب من «نقمة» سكان بيروت على المجلس البلدي عبر تحميلها لمجلس الوزراء، وثانيها أن المخطط التوجيهي للعاصمة لا يسمح بإقامة منشآت صناعية مصنفة درجة أولى، وبالتالي يحتاج إلى مرسوم لتعديلها، ثم إلى موافقة من المجلس الأعلى للتخطيط المدني. وتقول مصادر بلدية إن العقار الوحيد المخوَّفَر بجهة المساحة في بيروت يقع في

الشروط الرئيس لضمان حسن التنفيذ من دون أن يلتي هذا الأمر». كذلك بصوت التيار الوطني الحر، بصوت مع المحرقة، مشروطاً وضع دراسة جدوى اقتصادية وافر بيئي قبل إعداد المناقصة، وآخر ضدها، وتقول مصادره إنه «لا قرار رسمياً، بل ترك الخيار للأعضاء». وتشير مصادر البلدية إلى أن ضغط المطران عودة قد ينتج منه غياب وتبديل في خيار بعض الأعضاء المسحجين، ومنهم ماتيلدا خوري. كذلك يتجه رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر، إلى إصدار موقف علني رافض لإقامة المحرقة. اعترض مرجعيتين مسيحيتين سيضمن، وفق أحد المسؤولين المعنيين بالملف، حرق خيار المحرقة، ولا سيما أن موقع العمل يقع في منطقة الكرنيتينا ذات الغالبية المسيحية. ولا يمكن رئيس المجلس البلدي ومرجعيته السياسية، أي رئيس الحكومة سعد الحريري، تجاهل هذه النقطة، منعا لخلاف طائفي يؤدي إلى انقسام في بيروت. ويستغرب المسؤول إبلاغ النائب السابق وليد جنبلاط موافقته على المحرقة لرئيس مجلس بلدية بيروت جمال عيتاني، في زيارته الأخيرة، طبقاً لما نقله عيتاني لمجلسه، رغم إعلان جنبلاط رفض خيار المحارق، وقطع بلدية الشوفيات الطريق على بيروت عبر إصدارها بياناً رافضاً للمحارق، ولا سيما أن بلدية العاصمة كانت تضع عقارات تملكها في الشوفيات ضمن خياراتها لإقامة المحرقة. فهل الرفض يشمل فقط عدم إقامة المعمل ضمن مناطق الشوف وعاليه، والموافقة عليها إن حصلت في بيروت؟

صفحته، الساعة الرابعة النصف مساءً، وحده من دون التنسيق مع باقي الأحزاب والجمعيات. منذ ثلاث سنوات، وضع رئيس البلدية جمال عيتاني معالجة أزمة النفايات في صلب برنامجه الانتخابي. يومها، أعلنت مدينة بيروت لامركزيتها، فلجأت إلى بعض الخبراء الذين أخبروها أن الحرق هو الخيار الأفضل. لكن كان يفترض بعيتاني إسقاط المحرقة في العام الأول، نتيجة عدم توافر الظروف المناسبة لإقامتها، لا من ناحية الموقع، ولا خصوصية



انهم المطران رئيس البلدية بالمناجزة بصحة اهل بيروت مقابل المال (مروة حططح)

على الحافة

بيروت ستقول لا لمحرقتها

حبيب معلوف

ليس بالأمر العادي وضع دفاتر شروط تصميم وتمويل وإنشاء وتشغيل (معمل تفكك حراري) محرقة للنفايات على جدول أعمال مجلس بلدية العاصمة اليوم. إنه خيار استراتيجي كان يفترض أن يكون منسجماً مع استراتيجية الدولة في كيفية معالجة قضية سببت أزمة كبيرة منذ ثلاثة أعوام لم تنتهِ فصولها الكارثية بعد. فكيف تقز بلدية خياراً استراتيجياً وخطيراً كهذا قبل أن يقرّ مجلس الوزراء استراتيجية الإدارة المتكاملة للنفايات على أنواعها؟!

ليس في الموضوع مفاجأة بالطبع. ملف المحرقة مطروح منذ سنوات، وأخذ الكثير من الجدل. وقيل وكتب الكثير عن المخاطر وعن واقع الأزمة التي نعيشها على كل المستويات، ولا سيما الضعف الاستراتيجي في وزارة البيئة، وطمغيان المنطق الاستثنائي والمالي (عند معظم الإدارة السياسية في الدولة)... على حساب المنطق الفلسفي العقلاني والعلمي الذي يأخذ بالاعتبار أولاً استدامة الموارد وحفظ الصحة العامة. إلا أن الاستحقاق يصبح دائماً عندما يأتي اليوم الذي يفترض اتخاذ القرار فيه، مع إمكانية الحديث عن تسرع، ولو بعد طول تداول.

والسؤال الذي يطرح اليوم: هل صحيح أن باستطاعة المجلس البلدي للعاصمة أن يتخذ قراراً حساساً وخطيراً بهذا الحجم، ملزماً لفترة لا تقل عن ربع قرن؟! وكيف سيُتخذ قرار كهذا بصرف النظر عما يمكن أن ينتج من «خريطة طريق» ووزارة البيئة وعن «مسودة استراتيجية»، لم يناقشها أحد بعد ولا تنهاها مجلس الوزراء؟ صحيح أن ثمة أحزاباً وقوى سياسية ممثلة ومؤثرة في المجلس البلدي لا تنفصل عن القوى نفسها النيابية والحكومية المقررة، إلا أن ذلك لا يعني أن الأمور ستنتهي عند هذا الحد، في قضايا استراتيجية ومصيرية كإنشاء محرقة بكلفة عالية جداً مادية وصحية واجتماعية... ما كان يفترض أن يترك القرار لمجلس بلدي مهما كان حجمه ومهما بلغت ميزانيته. وبما أن رئيس بلدية بيروت يعرف هذه الحقيقة أيضاً، فإنه ترك عملية اختيار مكان المحرقة وتحديد مجلس الوزراء، كما ورد في جدول أعمال الجلسة. فهما كانت نوعية دفتر الشروط لتلزم إنشاء أي منشأة، ومهما كانت درجة أهميتها أو خطورتها، في النهاية يجب اختيار مكان لها للبناء عليها. وهو الأمر الأصعب في لبنان في النهاية، كما بات معلوماً من خلال التجارب السابقة، خصوصاً أننا نتحدث عن ملف، طالما أنير بمنطق الصفاقات، لا بمنطق علمي وتقني واقتصادي، ما جعل أي خيار وقرار، حكومي أو بلدي، محل شك عند الناس وفانقا مسبقاً لعنصر أساسي وحاسم في نجاح المعالجة، هو عنصر الثقة. هذا العنصر الجوهرى المفقود حتى اللحظة (الثقة) لا يعالجه أي خيار يعتمد حصراً على معطيات «علمية»، كأن نقول إننا نستعين بتقنية متقدمة للمعالجة، لا يعززها رأي مقارن، سوى أن يقال إن العالم المتقدم يعتمد هذه الحلول وهذه التقنيات. فكل هذا المنطق يمكن أن يعزز الشكوك بدل أن يعزز الشعور بالطمأنينة. فتقدم أي تقنية لا يُعد سبباً كافياً لتبنيها ونقلها واستيرادها، ولا سيما إذا كان هذا النقل بين بلدان مختلفة تماماً بنوياً، لتأحية طبيعة التقدم نفسها. كذلك إن فكرة «التقدم» ليست هي نفسها، ولا هي فكرة عابرة بين البلدان. فتقدم تقنية كالحرق في بلد صناعي، يعني أن هناك بيئة لهذه التقنية متكاملة ومتطورة قد لا تكون متوافرة في بلد الاستيراد والاستهلاك، وإن «المعالجات» في بلد صناعي لا يفترض أن تكون هي نفسها في بلد استهلاكى. كذلك إن الأطر الاستراتيجية العلمية والتقنية والثقافية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية... ليست هي نفسها بالطبع بين البلدان المتقدمة، وتلك المصنفة نامية مثل لبنان، لكي تُستسهل المقارنة أو النقل أو التبني. هذه القواعد نفسها، وبغيرها الكثير، يمكن أن تكون كافية لإخراج موضوع اعتماد محارق أو معامل تفكك حراري في بلدان غير صناعية من النقاش فوراً.

كان يفترض بالمجلس البلدي أن يترك كل الملف لمجلس الوزراء، لا بند اختيار المكان وحسب... مع العلم أنه لم يرد في «خريطة طريق» وزير البيئة التي رفعها إلى مجلس الوزراء، أخيراً أي ذكر لاقتراح إنشاء محرقة لبلدية العاصمة بيروت، ما يدل على درجة الارتباك الذي يتخبط فيه الجميع، خصوصاً الذين يطالبون دراسة الأثر البيئي للمحرقة قبل بنياً استراتيجياً للمشاريع الكبرى في البلاد (بينها المحارق). بعد أن تكون قد أنجزت استراتيجية شاملة للبيئة أو للتنمية المستدامة... وهي لم تنجز هذه المهمة التاريخية بعد! من هنا، يفترض أن يصبح المطلب رقم واحد للمعترضين من داخل المجلس البلدي وخارجه، الذين دعوا إلى اعتصامات اليوم رفضاً واستباقاً للجنة المحارق في لبنان، يفترض أن يصبح المطلب الرئيسي عندهم الضغط لكي تقدم وزارة البيئة استراتيجية شاملة لمعالجة هذا الملف... التي يفترض أن تنطلق من مبادئ باتت عالمية كالتخفيف من النفايات (مع ما يتطلبه من تغيير في النظام الضريبي لمنع تولد الكثير من النفايات قبل أن تتولد) والفرز وتشجيع الاقتصاد الدائري بدل الخطي (القائم على تشجيع إعادة الاستخدام والتصنيع) والمبدأ الأهم أي الاقتصاد الاسترادي الذي يعتمد على استئجار السلع بدل تملكها (بيع الخدمة) وردّها إلى المصنّع (أو وكلائه) بعد الاستهلاك، الذي عليه أن يتحمل مسؤولية معالجتها ومخاطرها بعد أن تتحول إلى نفايات... ما يُسهم في إعادة النظر بطرق التصنيع الخطية والدائرية المسيطرة، ويعيد الاعتبار إلى قيم «الضمان» التي عرفها أجدادنا تماماً قبل أن تفرض البلدان الصناعية إيقاعها على العالم وتحوله إلى أشياء وسلع مستهلكة، ثم تتعمد ألا تتمتع بالجوادة طمعاً في زيادة الإنتاج والاستهلاك والربح... على حساب الطبيعة والاقتصاد الحقيقي.

لبنان وكيفية إدارة ملفاته البيئية، بحسب مسؤول حكومي معني بالقضية. غير أن الرئيس «أختار هدر 3 سنوات من عمر المجلس، وهدر المال العام من دون أي خطة للفرز، فيما كان يمكن الاعتراف الى جانب ما سبق، دعا لاختلاف التي جانب ما سبق، دعا لاختلاف إدارة النفايات و«بيروت مدينتي» وعدد من الجمعيات البيئية والاجتماعية إلى الاعتصام اليوم أمام المجلس البلدي في موعد عقد الجلسة، أي الساعة الخامسة مساءً، ينضم إليهم كل من النواب: بولا يعقوبيان ونديم الجميل وجان طالوزيان وفؤاد مخزومي وإلياس حكنش وأسامة سعد. فيما ينظم «حزب سبعة» اعتصاماً «للتسكير مداخل بيروت»، كما جاء على

على الحافة

بيروت ستقول لا لمحرقتها

حبيب معلوف

ليس بالأمر العادي وضع دفاتر شروط تصميم وتمويل وإنشاء وتشغيل (معمل تفكك حراري) محرقة للنفايات على جدول أعمال مجلس بلدية العاصمة اليوم. إنه خيار استراتيجي كان يفترض أن يكون منسجماً مع استراتيجية الدولة في كيفية معالجة قضية سببت أزمة كبيرة منذ ثلاثة أعوام لم تنتهِ فصولها الكارثية بعد. فكيف تقز بلدية خياراً استراتيجياً وخطيراً كهذا قبل أن يقرّ مجلس الوزراء استراتيجية الإدارة المتكاملة للنفايات على أنواعها؟!

ليس في الموضوع مفاجأة بالطبع. ملف المحرقة مطروح منذ سنوات، وأخذ الكثير من الجدل. وقيل وكتب الكثير عن المخاطر وعن واقع الأزمة التي نعيشها على كل المستويات، ولا سيما الضعف الاستراتيجي في وزارة البيئة، وطمغيان المنطق الاستثنائي والمالي (عند معظم الإدارة السياسية في الدولة)... على حساب المنطق الفلسفي العقلاني والعلمي الذي يأخذ بالاعتبار أولاً استدامة الموارد وحفظ الصحة العامة. إلا أن الاستحقاق يصبح دائماً عندما يأتي اليوم الذي يفترض اتخاذ القرار فيه، مع إمكانية الحديث عن تسرع، ولو بعد طول تداول.

والسؤال الذي يطرح اليوم: هل صحيح أن باستطاعة المجلس البلدي للعاصمة أن يتخذ قراراً حساساً وخطيراً بهذا الحجم، ملزماً لفترة لا تقل عن ربع قرن؟! وكيف سيُتخذ قرار كهذا بصرف النظر عما يمكن أن ينتج من «خريطة طريق» ووزارة البيئة وعن «مسودة استراتيجية»، لم يناقشها أحد بعد ولا تنهاها مجلس الوزراء؟ صحيح أن ثمة أحزاباً وقوى سياسية ممثلة ومؤثرة في المجلس البلدي لا تنفصل عن القوى نفسها النيابية والحكومية المقررة، إلا أن ذلك لا يعني أن الأمور ستنتهي عند هذا الحد، في قضايا استراتيجية ومصيرية كإنشاء محرقة بكلفة عالية جداً مادية وصحية واجتماعية... ما كان يفترض أن يترك القرار لمجلس بلدي مهما كان حجمه ومهما بلغت ميزانيته. وبما أن رئيس بلدية بيروت يعرف هذه الحقيقة أيضاً، فإنه ترك عملية اختيار مكان المحرقة وتحديد مجلس الوزراء، كما ورد في جدول أعمال الجلسة. فهما كانت نوعية دفتر الشروط لتلزم إنشاء أي منشأة، ومهما كانت درجة أهميتها أو خطورتها، في النهاية يجب اختيار مكان لها للبناء عليها. وهو الأمر الأصعب في لبنان في النهاية، كما بات معلوماً من خلال التجارب السابقة، خصوصاً أننا نتحدث عن ملف، طالما أنير بمنطق الصفاقات، لا بمنطق علمي وتقني واقتصادي، ما جعل أي خيار وقرار، حكومي أو بلدي، محل شك عند الناس وفانقا مسبقاً لعنصر أساسي وحاسم في نجاح المعالجة، هو عنصر الثقة. هذا العنصر الجوهرى المفقود حتى اللحظة (الثقة) لا يعالجه أي خيار يعتمد حصراً على معطيات «علمية»، كأن نقول إننا نستعين بتقنية متقدمة للمعالجة، لا يعززها رأي مقارن، سوى أن يقال إن العالم المتقدم يعتمد هذه الحلول وهذه التقنيات. فكل هذا المنطق يمكن أن يعزز الشكوك بدل أن يعزز الشعور بالطمأنينة. فتقدم أي تقنية لا يُعد سبباً كافياً لتبنيها ونقلها واستيرادها، ولا سيما إذا كان هذا النقل بين بلدان مختلفة تماماً بنوياً، لتأحية طبيعة التقدم نفسها. كذلك إن فكرة «التقدم» ليست هي نفسها، ولا هي فكرة عابرة بين البلدان. فتقدم تقنية كالحرق في بلد صناعي، يعني أن هناك بيئة لهذه التقنية متكاملة ومتطورة قد لا تكون متوافرة في بلد الاستيراد والاستهلاك، وإن «المعالجات» في بلد صناعي لا يفترض أن تكون هي نفسها في بلد استهلاكى. كذلك إن الأطر الاستراتيجية العلمية والتقنية والثقافية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية... ليست هي نفسها بالطبع بين البلدان المتقدمة، وتلك المصنفة نامية مثل لبنان، لكي تُستسهل المقارنة أو النقل أو التبني. هذه القواعد نفسها، وبغيرها الكثير، يمكن أن تكون كافية لإخراج موضوع اعتماد محارق أو معامل تفكك حراري في بلدان غير صناعية من النقاش فوراً.

كان يفترض بالمجلس البلدي أن يترك كل الملف لمجلس الوزراء، لا بند اختيار المكان وحسب... مع العلم أنه لم يرد في «خريطة طريق» وزير البيئة التي رفعها إلى مجلس الوزراء، أخيراً أي ذكر لاقتراح إنشاء محرقة لبلدية العاصمة بيروت، ما يدل على درجة الارتباك الذي يتخبط فيه الجميع، خصوصاً الذين يطالبون دراسة الأثر البيئي للمحرقة قبل بنياً استراتيجياً للمشاريع الكبرى في البلاد (بينها المحارق). بعد أن تكون قد أنجزت استراتيجية شاملة للبيئة أو للتنمية المستدامة... وهي لم تنجز هذه المهمة التاريخية بعد! من هنا، يفترض أن يصبح المطلب رقم واحد للمعترضين من داخل المجلس البلدي وخارجه، الذين دعوا إلى اعتصامات اليوم رفضاً واستباقاً للجنة المحارق في لبنان، يفترض أن يصبح المطلب الرئيسي عندهم الضغط لكي تقدم وزارة البيئة استراتيجية شاملة لمعالجة هذا الملف... التي يفترض أن تنطلق من مبادئ باتت عالمية كالتخفيف من النفايات (مع ما يتطلبه من تغيير في النظام الضريبي لمنع تولد الكثير من النفايات قبل أن تتولد) والفرز وتشجيع الاقتصاد الدائري بدل الخطي (القائم على تشجيع إعادة الاستخدام والتصنيع) والمبدأ الأهم أي الاقتصاد الاسترادي الذي يعتمد على استئجار السلع بدل تملكها (بيع الخدمة) وردّها إلى المصنّع (أو وكلائه) بعد الاستهلاك، الذي عليه أن يتحمل مسؤولية معالجتها ومخاطرها بعد أن تتحول إلى نفايات... ما يُسهم في إعادة النظر بطرق التصنيع الخطية والدائرية المسيطرة، ويعيد الاعتبار إلى قيم «الضمان» التي عرفها أجدادنا تماماً قبل أن تفرض البلدان الصناعية إيقاعها على العالم وتحوله إلى أشياء وسلع مستهلكة، ثم تتعمد ألا تتمتع بالجوادة طمعاً في زيادة الإنتاج والاستهلاك والربح... على حساب الطبيعة والاقتصاد الحقيقي.

لبنان وكيفية إدارة ملفاته البيئية، بحسب مسؤول حكومي معني بالقضية. غير أن الرئيس «أختار هدر 3 سنوات من عمر المجلس، وهدر المال العام من دون أي خطة للفرز، فيما كان يمكن الاعتراف الى جانب ما سبق، دعا لاختلاف التي جانب ما سبق، دعا لاختلاف إدارة النفايات و«بيروت مدينتي» وعدد من الجمعيات البيئية والاجتماعية إلى الاعتصام اليوم أمام المجلس البلدي في موعد عقد الجلسة، أي الساعة الخامسة مساءً، ينضم إليهم كل من النواب: بولا يعقوبيان ونديم الجميل وجان طالوزيان وفؤاد مخزومي وإلياس حكنش وأسامة سعد. فيما ينظم «حزب سبعة» اعتصاماً «للتسكير مداخل بيروت»، كما جاء على

PLUS PROPERTIES

الاختيار الصحيح في قبرص

تقوم شركة PLUS PROPERTIES بتنفيذ أعمال البناء بالسرعة المطلوبة لتسليم الوحدات السكنية الى اصحابها حسب الجدول الزمني المتفق عليه. أصبحت PLUS PROPERTIES مرجعاً عقارياً في جزيرة قبرص للبلتانيين وغير اللبتانيين.

تتميز مشاريع PLUS PROPERTIES بفخامتها وتوعيتها بأعلى المواصفات، إضافة الى اختيار مواقع مميزة.

٩ مشاريع جاهزة للسكن
PLUS 1, PLUS 2, PLUS 3, PLUS 4, PLUS 5, PLUS 6, PLUS 7, PLUS 10 & PLUS 11

٧ مشاريع قيد الإنشاء
PLUS 8, PLUS 9, PLUS 14, PLUS 16, PLUS 17, PLUS 18 & PLUS 19

٩ مشاريع قيد المرس
PLUS 20, PLUS 21, PLUS 22, PLUS 23, PLUS 24, PLUS 25 & PLUS 26

تسليم سندات الملكية
PLUS 1, PLUS 2 & PLUS 5

موقع يدمعوت اخرونوت عن مصادر سياسية اسرائيلية

استثمر في قبرص واحصل على إقامة دائمة

عروض خاصة
خلال تموز ٢٠١٩

تميز شركة PLUS PROPERTIES بتأمين فروض سكنية لزيائنها من خلال المصارف القبرصية بفوائد منخفضة على مدى ٣٠ عاماً *

- فائدة ٣.١ ٪ مع تمويل يصل الى ٧٠ ٪ من قيمة الشقة لغير المقيمين في قبرص
- فائدة ٢.١ ٪ مع تمويل يصل الى ٨٠ ٪ من قيمة الشقة للمقيمين في قبرص

بنك قبرص | بنك أسترو | بنك إس إس إس

المزيد من المعلومات، اتصل الآن:
01 900 000

info@pluspropertiescyprus.com | www.pluspropertiescyprus.com